

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ مايو ٢٠٠٩

غزة لجنة تحقيق أممية بلا صلاحيات!

نيويورك طارق فتحي

احتفت المجموعة العربية في نيويورك بتقرير اللجنة الأممية لتقصي الحقائق عن الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد موظفي ومنشآت الأمم المتحدة في غزة خلال عدوانها الأخير أوائل العام الحالي، واعتبر غالبية السفراء العرب التقرير وثيقة جديدة (وهو فعلا كذلك) تضاف إلى سجل اسرائيل الأسود في الأراضي العربية المحتلة لكنهم اغفلوا تماما مذكرة الايضاح الرسمية التي أرفقها بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بالتقرير (وهي الأهم من عرض نتائج التحقيق) فقد أعفى الاسرائيليين من المحاسبة القانونية علي الانتهاكات الخطيرة التي تضمنها التقرير، واكتفى باجراء حوار مع تل أبيب حول ملايسات وقوع بعض حوادث القتل والتدمير لمنشآت المنظمة الأممية، وذلك علي قاعدة كل حادثة بمفردها.

الأمين العام ودون خوف من انتقاص مصداقيته أو مصداقية المنظمة الدولية، راح أبعد من ذلك حين أعلن أن لجنة تقصي الحقائق ليست هيئة قضائية كما ان ما توصل اليه المحققون الدوليون لا يمثل أي أدلة قانونية، كما لا يمكن اعتباره ذات مرجعية قانونية وعليه فان الأمم المتحدة غير ملتزمة بنتائج التقرير التي أكدت مسئولية الجيش الاسرائيلي عن ست حوادث اسفرت عن مقتل أو إصابة مدنيين كانوا يلوذون بمنشآت الأمم المتحدة في القطاع.

لم يسكت بان كي مون عند هذا الحد، بل قبل تقديمه لهذه النتائج، نوه إلى المعاناة التي يلاقيها المدنيون الاسرائيليون، فهم كما قال يواجهون ولايزالون يواجهون في جنوب اسرائيل الهجمات الصاروخية العشوائية التي تطلقها حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى.

اذن ما الهدف من التقرير ومن تشكيل اللجنة الدولية للتحقيق؟
يجيب بان كي مون بان الهدف هو اقامة سجل واضح من الحقائق التي احاطت بهذه الاحداث واسبابها ومعرفة اين يمكن ان تقع المسؤولية مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الوضع بشموليته فالتقرير من وجهة نظره وعلي حد تعبيره مجرد وثيقة داخلية تحوي معلومات قد يؤدي نشرها إلى أحكام مسبقة تضر بأمن وعمليات الأمم المتحدة ولم يلتفت بان كي مون إلى توصية لجنة التحقيق باجراء تحقيقات اضافية حول احتمال قيام اسرائيل بجرائم حرب اخري مقار عن الأمم المتحدة اثناء الهجمات العسكرية علي غزة.

لكن بان كي مون لم يراع خطورة تسريب معلومات وحجبها عن الآخرين وقام بارسال ملخص للتقرير للاسرائيليين قبل عرضه علي مجلس الأمن، أوفي أحسن الأحوال تم تسريب التقرير إلى تل أبيب برغم سياج السرية التي فرضها علي أعضاء لجنة التحقيق، وهي مخالفة واضحة لأبسط قواعد العدالة واعترف بان كي مون باعتراضات وملاحظات الاسرائيليين علي مضمون ونتائج التقرير، ولم يقل لنا في مؤتمره الصحفي ما اذا كان قد ارسل نسخة أخرى من ملخص التقرير إلى السلطة الفلسطينية في رام الله وهي الطرف الآخر في النزاع وعندما سألت أحد الدبلوماسيين العرب عن مشروعية ارسال التقرير إلى أحد الأطراف وحجبه عن الطرف الآخر قال انه من غير الواضح متي حصل الاسرائيليون علي نسخة التقرير وهل تم ذلك قبل عرضه علي أعضاء مجلس الأمن أم لا؟.

وفي اليوم التالي لكشف بان كي مون ملخص التقرير امام الصحفيين، دوي مكبر الصوت الداخلي من مكتب المتحدث الرسمي باسم الامين العام يعلن ان رئيس اسرائيل شيمون بيريز سيتحدث للصحفيين امام قاعة مجلس الأمن خلال دقائق.

جاء بيريز والغضب يكسو وجهه، وقال ان بلاده لن تقبل كلمة واحدة خطها فريق التحقيق الأممي في التقرير وانها لن تعتذر

لأحد عن جرائم لم ترتكبها وفي محاولة وصفها دبلوماسيون بأنها تعبير عن الامتنان لتصريحات الأمين العام التي قللت من أهمية التقرير قال بيريز ان بان كي مون ليس مسئولاً عن النتائج التي توصل إليها المحققون الدوليون، فهم لم يذكروا كلمة واحدة عن سقوط أكثر من ٤ آلاف صاروخ أطلقتها حماس على الأطفال الاسرائيليين، ونفي بشدة تورط جنوده في قتل موظفي الأمم المتحدة في القطاع أو تهديم مباني الأمم المتحدة هناك، وعندما اضطر للاعتراف باستخدام الجيش الاسرائيلي للقنابل الفوسفورية ضد المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في غزة قال بنبرة حانية ان جنوده استخدموا الفوسفور الأبيض فقط من اجل تحذير المدنيين لكي يتركوا منازلهم قبل الضرب وألقي باللائمة على حماس التي تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وسط كل ذلك هرع المندوبون العرب بالمنظمة الدولية لعقد اجتماع طارئ في بدروم مبني الأمم المتحدة للتشاور حول الخطوة المقبلة بعد ظهور نتائج التقرير.. الاجتماع استغرق أكثر من ساعتين بحضور معظم السفراء العرب أو من ينوب عنهم واتفقوا على تكليف ليبيا والجانب الفلسطيني باعداد مشروع قرار يتم طرحه على مجلس الأمن ويطلب اسرائيل بتحمل مسئولياتها تجاه جرائمها في غزة ويطلبها بدفع تعويضات لعائلات الضحايا الذين لقوا حتفهم خلال العدوان الاسرائيلي.. مسودة قرار طويلة ستنتقل بين العواصم العربية وبعدها إلى أعضاء مجلس الأمن للنظر فيها وخلال ذلك ستحشد الجامعة العربية جهودها الدبلوماسية من اجل عدم تشويه القرار وإفراغه من محتوياته قبل التصويت عليه في جلسة لم تتحدد حتي الآن.

الدبلوماسي العربي الذي أخبرني بتفاصيل الاجتماع، جعلني دون قصد اذكر مجزرة قانا التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي منذ سنوات في اطار عملية عناقيد الغضب وبأوامر مباشرة من رئيس الوزراء آنذاك شيمون بيريز ساعتها اجتمع السفراء العرب بنيويورك وتشكلت لجنة تحقيق دولية وصدر قرار من مجلس الأمن يطلب اسرائيل بتحمل مسئولياتها وصرف التعويضات المناسبة لعائلات الضحايا لكن.. حتي الآن.. لا يزال الضحايا في انتظار تحمل اسرائيل مسئولياتها ودفع التعويضات عن جرائمها.